جلالة الملك يتسلم التقرير لمؤسسة النقد العربي السعودي لعـ

- الإنتاج المحلي غير النفطي
- معدل الزيادة في القمة المضافة للقطاع الخاص غير
- إرتفع الانفاق الحكومي إلى ٢٣٦,٦ بليون ريال
- الحكومة تولي اهتماماً كبيراً لمشروعات تطوير وتنويع القطاعات الانتاج

□ جلالة الملك □

تسلم جلالة الملك خالد بن عبد العزيز المفدى في مكتب جلالته بالديوان الملكي بالمعذر صباح امس التقرير السنوي العشرين لمؤسسة النقد العربي السعودي الذي تشرف برفعه لجلالته معالي الشيخ عبد العزيز القريشي محافظ المؤسسة كما قدم الشيخ القريشي شرحا تفصيليا عن نسبة النمو التي حققتها المملكة خلال العام المالي ١٤٠٠/١٤٠١هـ.

وقد حضر حفل التقديم صاحب السمو الملكي الامير عبد الله بن عبد العزيز النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ومعالي الشيخ محمد ابا الخيل وزير المالية والاقتصاد الوطني واعضاء مؤسسة النقد العربي السعودي. (طالع النص الكامل للتقرير في عدد الغد من الزميلة الجزيرة).

وقد اكد التقرير على ان الانتاج المحلي غير النفطي قد حقق معدل نمو في العام المالي ١٤٠٠/١٤٠١هـ وهو العام الاول من خطة التنمية الثالثة مقداره ١٢ في المائة اي مثلي المعدل المتوقع في الخطة ويعزى هذا الانجاز الهام الى استمرار ارتفاع معدل نمو الانفاق الحكومي واكمال وتشغيل التجهيزات الاساسية الحديثة والقضاء على المشاكل التي كانت تعترض تدفق السلع والخدمات..

واشار التقرير الى ان معدل الزيادة في القمة المضافة للقطاع الخاص غير النفطي يقدر بنحو ١٣ في المائة ويعتبر هذا المعدل المرتفع من الظواهر الصحية للاقتصاد السعودي وينسجم مع السياسة التي تنتهجها الحكومة لدعم نشاط القطاع الخاص

واوضح التقرير ارتفاع الانفاق الحكومي بمعدل ٢٦ في المائة ليصل الى ٢٣٦,٦ بليون ريال عقب زيادة نسبتها ٢٧ في المائة في العام السابق كما اوضح ان الحكومة قد اولت اهتماما كبيرا لمشروعات تطوير وتنويع القطاعات الانتاجية وتوفير المرافق والخدمات التعليمية والصحة وجعلها في متناول جميع المواطنين بالاضافة الى انجاز مشروعات الاسكان الحكومية وتوسعة المرافق العامة والخدمات البلدية وتحسين الاحوال المعيشية في المناطق الحضرية والريفية.

واشار التقرير الى ان متوسط انتاج المملكة من البترول بلغ خلال عام ١٩٨١م ميلادي ٩,٨٢ مليون برميل يوميا اي بنقص طفيف عن متوسط انتاج المملكة في عام ١٩٨٠م البالغ ٩,٩ مليون برميل يوميا..

وذكر ان المملكة عمدت اعتبارا من بداية شهر نوفمبر ١٩٨١م الى تخفيض الانتاج الى ٨,٥ مليون برميل يوميا رغبة منها في تعزيز موقف منظمة الاوبك في اسواق النفط العالمية.. وتقدر عائدات المملكة من صادرات الزيت في عام ١٩٨١م بمبلغ ١٠١,٢ بليون دولار اي بزيادة نسبتها ١٩,٨ في المائة عن عائدات الزيت في العام السابق والبالغة ٨٤,٥ بليون دولار..

واشار التقرير الى ان وسائل الدفع سجلت زيادة معدلها ٢٠,٤ في المائة خلال عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ اي بزيادة طفيفة عن المعدل المتحقق في العامين السابقين ارتفعت الودائع بمعدل ٢٩,٢ في المائة لتشكل نسبة ٧٠,١ في المائة من وسائل الدفع وسجل النصيب النسبي للنقد المتداول انخفاضا مستمرا على مدى العقد الماضي مشيرا الى زيادة استخدام الشيكات المصرفية وارتفع عدد فروع المصارف الى ٣١٥ فرعا ومكتبا بزيادة مقدارها ١٧٥ فرعا ومكتبا خلال العامين والنصف الاخير وكان لسعودة المصارف الاجنبية وما تنظمه المؤسسة والمصارف التجارية من برامج تدريبية وكذلك الاستقدام المرن للعمالة الاجنبية دور هام في هذا التطور..

واوضح التقرير ان واردات (سيف) القطاع الخاص غير النفطي سجلت زيادة معدلها ٢١ في المائة خلال عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ لتبلغ قيمتها ١٠١,٦ بليون ريال اي بمعدل حقيقي نسبته ١١ في المائة..

واوضح التقرير انه خلال عام ١٤٠٠هـ بدا انتاج نحو ٣٣٧ منشاة صناعية جديدة يبلغ رأسمالها المصرح به زهاء ٧,٦ بليون ريال ويشكل هذا العدد اكثر من ٢٥ في المائة من اجمالي المنشات الصناعية العاملة في المملكة والبالغ عددها حوالي ١٢٠٠ منشاة.. وهكذا يحقق التوسع الصناعي تقدما ملموسا الى الامام ويتوقع ان يستمر ذلك

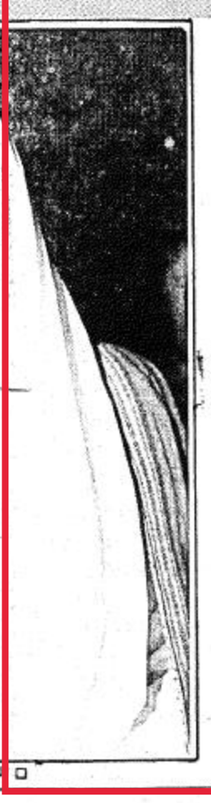

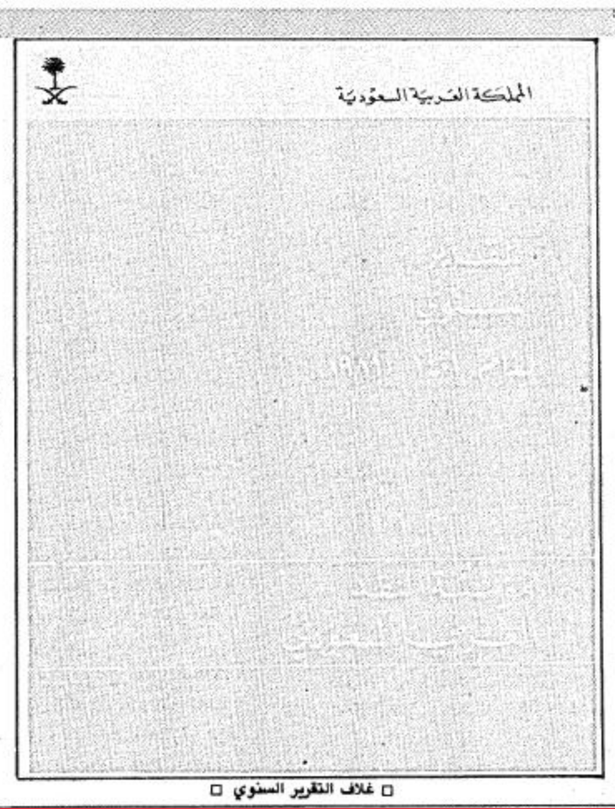

□ غلاف التقرير السنوي □

ثنوي العشرين
ام ١٤٠٠/١٤٠١هـ
رتفع بمعدل ١٢٪
طي .. يقدر بـ ١٣٪
بزيادة نسبتها ٢٦٪
.. وتوفير المرافق والخدمات التعليمية والصحية

بدالعزيز القريشي □

بفضل ما توفره الحكومة من حوافز تشجيعية وما تقدمه من دعم مادي وادبي وكذلك نتيجة التنافس الشديد في قطاع التجارة وانخفاض الارباح في تجارة العقارات وبلغ مجموع قيمة القروض التي التزم صندوق التنمية الصناعية السعودي

بتقديمها حتى نهاية العام المالي ١٤٠٠/١٤٠١هـ زهاء ٨,١ بليون ريال.. منها ١,٣ بليون ريال /١٦ في المائة/ التزم بها في عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ وهناك خطة لتوسعة المناطق الصناعية في كل من الرياض وجدة والدمام والقصيم والهفوف بالاضافة

الى انشاء مناطق صناعية جديدة في مكة المكرمة والمدينة المنورة وخميس مشيط للحيلولة دون تركز الصناعات في المدن الرئيسية..

واشار التقرير الى ان صناعة الاسمنت في المملكة قد شهدت توسعا هاما على مدى العقد الماضي وذلك استجابة للاحتياجات المتزايدة لقطاع البناء والتشييد وفي عام ١٤٠١هـ بدأت ثلاثة مصانع جديدة انتاجها لتصبح الطاقة السنوية لهذه الصناعة زهاء ٦,٨ مليون طن.. وبعد تشغيل مصنعين جديدين في عام ١٤٠٢هـ فان الطاقة الانتاجية من الاسمنت في المملكة ستتجاوز ٨,٨ مليون طن سنويا وهناك خطة لانشاء ثلاثة مصانع اخرى مما سيساعد على تحقيق الاكتفاء الذاتي للبلاد من الاسمنت بالاضافة الى بعض الفائض للتصدير وتتولى الشركة السعودية للصناعات الاساسية (سابك) بالدرجة الاولى تطوير الصناعات الثقيلة في المملكة وقد ابرمت الشركة مؤخرا عشر اتفاقيات لانشاء مشروعات مشتركة مع شركات اجنبية في حقل الصناعات البتروكيميائية والمعدنية وصناعة السماد.. وستعتمد مشروعات سابك على استخدام الايثان والميثان اللذين يتم انتاجهما في مصنع تجميع الغاز بالمملكة كوقود ولقيم اساسي.. ولا يقتصر الهدف من انشاء المدينتين الصناعيتين في الجبيل وينبع على مشروعات سابك فحسب بل ايضا لدعم مجموعة واسعة من الصناعات التحويلية للقطاع الخاص ومشروعات الخدمات وكذلك المجمعات الجديدة الاربعة لتكرير النفط..

واوضح التقرير ان كمية الطاقة الكهربائية التي باعتها شركات الكهرباء خلال عام ١٤٠٠ قد زادت عام ١٤٠٠ بنسبة ٢٨ في المائة لتصل الى حوالي ١٨ بليون كيلوات/ساعة.. وارتفع عدد المشتركين بنسبة ١٨ في المائة ليبلغ ٨٥٧٠٠٠ مشتركا.. كما زاد الحجم الاجمالي للطاقة المولدة بما يزيد عن ٥٠ في المائة لتصل الى ٦٨١٨ ميجاوات منها ٦٢٥٨ ميجاوات انتجتها شركات الكهرباء و٣٢٨ ميجاوات انتجتها المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة كانتاج مصاحب لعملية تحلية مياه البحر اما الكمية وقدرها ٢٣٢ ميجاوات فتمثل انتاج المؤسسة العامة للكهرباء التي تقوم بخدمة المناطق الريفية..

واشار التقرير السنوي لمؤسسة النقد العربي السعودي الى انه في مجال التعليم تجاوز عدد الطلاب الملتحقين بجميع المؤسسات التعليمية المليون ونصف المليون طالب وطالبة خلال عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ كذلك زاد عدد اعضاء هيئة التدريس بمعدل سريع وانعكس ذلك في تحسن متوسط نسبة عدد الطلاب الى المدرسين لتصبح ١٨ طالبا لكل مدرس في مراحل التعليم مجتمعة و٩ طلاب لكل مدرس في التعليم العالي..

كما شهد قطاع الصحة توسعا وتحسنا كبيرين حيث ارتفع عدد الاسرة في المستشفيات بنسبة ١٦,٥ في المائة وزاد عدد المستوصفات بنسبة ٨ في المائة كذلك زاد عدد الاطباء بنسبة ٣٢ في المائة والممرضين والمساعدين الفنيين بنسبة ٢٧ في المائة.. وابرمت عقود لانشاء ٢١ مستشفى جديدة من اصل ٣٦ مستشفى من المزمع انشاؤها خلال فترة الخطة الثالثة..

واوضح التقرير ان مجموع اطوال الطرق التي تم انشاؤها خلال عام ١٤٠٠/١٤٠١هـ بلغ زهاء ٩١٦ كيلو متر طرق معبدة و٤٤٠٠ كيلو متر طرق زراعية فارتفع اجمالي اطوال الطرق المعبدة والطرق الزراعية ليصبح زهاء ٥١ الف كيلو متر..

وفي مجال الموانيء والمطارات اشار التقرير الى ان عدد الارصفة العاملة في موانيء المملكة الرئيسية بلغ زهاء ١٠١ رصيفا ومن المتوقع ان يصل عددها الى ١٢٤ رصيفا بعد جنجاز برنامج التوسعة وتم في شهر جمادي الثانية ١٤٠١هـ ابريل ١٩٨١م افتتاح المرحلة الاولى من مطار الملك عبد العزيز الدولي في جدة ويجري العمل الان لانجاز مطار الملك خالد الدولي بالرياض وفق برنامج العمل المحدد وذلك قبل نهاية عام ١٩٨٣م.

وذكر التقرير ان عدد خطوط الهاتف الآلي زادت بنسبة ٥٦ في المائة ليصل الى ٤٣٣٠٠٠ خط. ويتوقع ان يبلغ عددها زهاء ١٢٠٠٠٠ خط بنهاية الخطة الثالثة.. ووصل عدد خطوط التلكس الى نحو ١٠١٨٦ خطا ويتوقع ان يزيد عددها الى حوالي ٣٠٠٠٠ خط بنهاية الخطة الثالثة كذلك تم تحديث وتطوير نظام البريد فحققت الخدمات البريدية تطورا كبيرا بالمقارنة بالاعوام القليلة الماضية..

وفي مجال الزراعة اشار التقرير الى انه كان للتوسع في تجهيزات البنية الاساسية وما تقدمه الحكومة من حوافز تشجيعية وتسهيلات الاثر الكبير في حفز القطاع الخاص لاستثمار مبالغ طائلة في المجالات الزراعية المختلفة..

وتبعا لذلك فقد زادت القيمة المضافة للقطاع الزراعي في الانتاج المحلي الاجمالي للمملكة بمعدل سنوي مركب مقداره ٥,٤ في المائة خلال الخطة الثانية مقابل معدل قدره ٣,٦ في المائة خلال الخطة الاولى ومن المتوقع ان يفوق اداء هذا القطاع خلال الخطة الثالثة.. ما سبق ان حققه في السنوات السابقة فقد زاد حجم الانتاج الزراعي من الحبوب والخضار والفواكه بشكل كبير وكان الاداء مشجعا بشكل خاص في مجالات انتاج الدواجن والالبان.. فاصبح الانتاج المحلي للبيض يغطي ما يزيد عن ثلاثة ارباع احتياجات البلاد.. اما الدجاج المنتج محليا فيسد حوالي خمس الاستهلاك وارتفع انتاج الحليب الى نحو اربعة امثال ما كان عليه على مدى الاعوام الثلاثة الماضية ويتوقع ان يتضاعف انتاجه مع بدء تشغيل المشروعات الجاري تنفيذها..

وفي مجال تحلية المياه المالحة ذكر التقرير انه تم انجاز ١٥ مشروعا لتحلية المياه في ثماني مدن وتقوم بانتاج حوالي ٤٧ مليون جالون من المياه الحلوة يوميا و٣٣٠ ميجاوات من الطاقة الكهربائية كذلك يجري تنفيذ ٧ مشروعات اخرى بطاقة ٣٣١ مليون جالون من الماء يوميا و٢٥٠٠ ميجاوات من الكهرباء وتم فعلا القضاء على مشكلة نقص المياه التي كانت تعاني منها البلاد في الماضي بفضل هذه المشروعات ومشاريع المياه الاخرى في المدن وكذلك نتيجة انجاز شبكات توزيع المياه..

وذكر التقرير انه خلال عام ١٩٨١م تم انجاز مشروع خط انابيب الزيت الخام الممتد من الشرق الى الغرب (بترولاين) بطاقة مبدئية قدرها ١,٨٥ مليون برميل يوميا وسيقوم هذا الخط وخط انابيب الغاز السائل الطبيعي ايثان بنقل الزيت الخام والغاز من حقول الانتاج في المنطقة الشرقية الى ينبع على ساحل البحر الاحمر للتصدير ولتامين اللقيم اللازم لمصفاتي تكرير النفط الجاري انشاؤهما وكذلك لمجمع صناعة البتروكيميائيات الذي ستقوم شركة (سابك) بانشائه..

وفي مجال الاسكان والتطور العمراني اشار التقرير الى ان الحكومة تقوم ببناء المشروعات الاسكانية كما تقوم بتشجيع القطاع الخاص على بناء وتشييد المساكن من خلال منحها الاراضي السكنية والقروض المعفاة من الفوائد وقد قام صندوق التنمية العقارية منذ انشائه بتقديم اكثر من ٢٠٠٠٠٠ قرض طويل الاجل معفي من الفوائد وتبلغ قيمة هذه القروض زهاء ٤١,٥ بليون ريال وذلك لانشاء المساكن الخاصة وقام الصندوق ايضا بمنح قروض استثمارية متوسطة الاجل بلغت قيمتها ١,٦ بليون ريال بهدف انشاء عمائر سكنية لتاجيرها وبذلك فقد امكن التغلب على ازمة السكن التي كانت احدى المشاكل الهامة في الماضي القريب..

وانخفضت اجور السكن بقدر كبير ويتوقع استمرار هذا الانخفاض بعد انجاز المشروعات السكنية الخاصة الجاري انشاؤها وتوزيع الوحدات السكنية التي قامت الحكومة ببنائها..

وذكر التقرير ان انجاز المشاريع الاسكانية وما رافقه من تطورات عمرانية تمثلت في توفر المرافق والخدمات البلدية بما فيها الماء والكهرباء والهاتف والطرق والجسور والانفاق وشبكات المجاري والاسواق والحدائق العامة ساعد في القضاء على الصعوبات التي واجهتها البلاد في مطلع الخطة الثانية..

وستظل هذه التطورات مستمرة خلال الخطة الثالثة بهدف تيسير سبل الحياة وبالتالي تحقيق تطلعات المواطنين المتمثلة في رفع مستوى معيشتهم اثر زيادة دخلهم بمعدلات عالية..

واشار الى انه الى جانب المحافظة على القيم التقليدية للمجتمع السعودي تحرص الحكومة على تحقيق الاهداف الاقتصادية التي رسمتها خطة التنمية الثالثة بما في ذلك تحقيق معدل نمو سنوي مقداره ٦ في المائة في القطاع غير النفطي واحتواء التضخم والعمل على زيادة مساهمة السعوديين في القوى العاملة..

واكد التقرير ان الحكومة ستظل تعمل من اجل اقتصاد حديث تتضافر فيه البنية الاساسية والامكانيات البشرية مع التراث الحضاري الغني والعريق للبلاد لتحقيق المنفعة الاجتماعية، الاقتصادية لكافة المواطنين..